

مقاومة الجزائريين بالهجرة إلى الديار الإسلامية
- عمالة وهران نموذجاً -

د/ إبراهيم مهديد

تمهيد:

بغض النظر عن سبب التجنيد العسكري الإجباري بالنسبة لأبناء الجزائريين، فيما يتعلق بموضوع "الهجرة"، كما يركز عليه معظم المؤرخين، فإن الواقع التاريخي يؤكد أن عوامل كثيرة أخرى لعبت دورها في سيرورة هذه الظاهرة. فناريخياً عاش المجتمع الجزائري بعد الاحتلال الفرنسي وخلال القرن التاسع عشر كله جميع أنواع التقهقر الاجتماعي والاقتصادي إلى جانب القوانين الاستثنائية المسلطة عليه، وفقدان حريته السياسية، مع ثقل الضرائب، ومراقبة المؤسسات الدينية ومصادرة الأوقاف وإدارة الشؤون الدينية والقضائية من طرف المؤسسة الإدارية الاستعمارية، إضافة إلى عرقلة المجالس المحلية "للتعليم العربي" وتعليم أبناء الجزائريين - رسمياً - ومواقفها السلبية لتمثيل نيابي كاف يكون في صالح الجزائريين.

1- نظرة عن الهجرات الجزائرية خلال القرن 19

الواقع أن "الهجرة الجزائرية" تجاه المغرب والمشرق العربيين تزامنت والاحتلال الفرنسي، واستمرت طيلة القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين سواء من شرق الجزائر ووسطه، جنوبه أو غربه. فابتداءً من عام 1832 استوطن الجزائريون من معسكر وتلمسان بالمغرب الأقصى، ولحققتهم قبائل من بني عامر ولهشم عام 1835 أثناء مرحلة جهاد الأمير عبد القادر - كما شهد الشرق الجزائري عام 1837 هجرة إلى تونس وسوريا بعد أحداث

قسنطينة- وإبان مرحلة الإمبراطورية الفرنسية الثانية وبين 1854 و 1870 اشتدت الهجرة نحو تونس، وبلاد الشام التي كانت أكثر جاذبية للجزائريين.

* أستاذ محاضر في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- جامعة وهران.

استؤنفت الهجرة سواء من منطقة القبائل بعد 1871⁽¹⁾ أو من منطقة وهران بين 1874-1875⁽²⁾، أو الجنوب بعد ثورة بوعمامة عام 1881. وفي عام 1888 شهدت الجزائر هجرة اتجاه سوريا أتت من عمالة قسنطينة ومنطقة القبائل والتي أقلقّت الإدارة الفرنسية؛ إذ ذكر التحقيق الذي أجري في 11 سبتمبر من نفس السنة نزوح 78 عائلة و347 شخص⁽³⁾. ولم تتوقف موجة هجرات الجزائريين اتجاه تونس وسوريا حيث أشارت الإحصائيات إلى هجرة 237 شخص عام 1896 وإلى وصول 800 جزائري إلى مدينة بيروت عام 1898⁽⁴⁾، على أن موجة أخرى من المهاجرين ستنتقل خلال نفس السنة من لمدينة والبرواغية ومنطقة شلف اتجاه سوريا دائما. أما في سنة 1910 فستشهد سوريا نزوحا كبيرا آخر إليها من نواحي سطيف وبرج بوعريريج من طرف الجزائريين، وذلك بعد بيع ممتلكاتهم⁽⁵⁾.

2- الهجرة الوهرانية خلال القرن 20

شهد القطاع الوهراني سنتي 1910 و1912 نزوحات جديدة اتجاه سوريا من معسكر (32 مهاجر) ومستغانم (مهاجر1) وسيدي بلعباس (4 مهاجرين)،⁽⁶⁾ تخللتها أهم هجرة عرفتها الجزائر في عام 1911، ونعني بها " الهجرة التلمسانية"؛ حيث استطاع المئات من المسلمين الحضريين التلمسانيين من مغادرة الجزائر بشق الطرق والأساليب، واحتلت هذه الهجرة حيزا ومكانة معتبرة في الصحافة الكولونيالية والفرنسية. ومهما أثير من جدل حول هذه الهجرة،⁽⁷⁾ نفسرها وطنيا بكونها مظاهر احتجاج ضد النظام الاستعماري الكولونيالي بمؤسساته الإدارية والسياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية، وبكونها- مع شبيهاها في وسط وشرق الجزائر- شكلا من المقاومة الوطنية ضد الواقع المعاش خلال الفترة الاستعمارية إجمالا، وحتى العشرية الأولى من القرن العشرين.

ونظرا لأهمية الحدث؛ فإنه أثير جدل في البرلمان الفرنسي عام 1912م، وخلال 1913 وبداية 1914. ويذكر الجدل والنقاش السياسي المتار حول المسألة ذلك الذي دار حول "حادثة مارغريت" بين سنتي 1901 و1903، إذ كان لزاما على البرلمان أن يتوصل إلى حل، ويضع بيانات سياسية محددة حولها. ومن هنا يحتل موضوع الهجرة التلمسانية مكانة في تاريخ التقارير الإدارية والسياسية بين فرنسا ومستعمراتها⁽⁸⁾.

وعلىنا أن نقر أن هذه "الهجرة" وغيرها من الهجرات والاحتجاجات المشهورة داخل البيئة الإسلامية في المجتمع الجزائري ستفقد دلالاتها وتنشوه إذا لم يتم إدراجها من ناحية أخرى في قلبها الإسلامي بديمومة الهجرات عند الجزائريين الذين فضلوا ترك وطنهم بدلا من قبول الاحتلال الفرنسي؛ حيث تعتبر "الهجرة في الشريعة فرضا وواجبا على كل مؤمن بالله، فعلى المؤمن أن يلتحق بأرض الشهادة (دار الإسلام) ويترك دار الحرب (أرض الكفر). فشرعية "الهجرة" دينيا مألوفة في المجتمعات الإسلامية بحكم النصوص القرآنية التي تدل على ذلك مثل "الذين هاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون" (سورة التوبة، آية 9) وغيرها كسورتي "النساء" و"الأنفال"، والأحاديث النبوية الشارحة لما ورد في القرآن بشأن موضوع الهجرة.

ومهما اختلفت الدراسات التاريخية والرسمية الحكومية حول عدد العائلات والأفراد الجزائريين الذين هاجروا سواء إلى المغرب (20.000 جزائري، منهم 5000 إلى مدينة فاس عام 1905)⁽⁹⁾ أو تونس والمشرق العربي (بحوالي 5330 ما بين 1898 و1912)؛⁽¹⁰⁾ فإن هجرة 1911 التلمسانية مثلت "الهلح الحقيقي، الذي أوشك أن يكون وباء أخلاقيا"⁽¹¹⁾ نتيجة حكم فرنسي قاس و مضطهد ومستغل ضد الجزائريين. ومن ثم جاء رد فعلهم المقاوم بتلك "الهجرة" الجماعية في سبتمبر 1911 التي بلغت حوالي 1200 حسب التحقيق الجدي لصحيفة صدى وهران (L'Echo d'Oran) بقلم أوجين قروس (gross Eugène)⁽¹²⁾ أو حوالي 637 حسب تقرير لجنة الحاكم العام الرسمية برئاسة باربوديت (Barbedette)⁽¹³⁾ وأزيد من 800 فقط حسب صاباتيه (Sabatier)⁽¹⁴⁾ بصفته رئيس المجلس العام بعمالة الغرب الجزائري.

لقد عللت هذه الهجرة الجماعية بأسباب دينية ثقافية أخرى، ولدت مخاوف وهموم دبت إلى خواطر الجزائريين بعد ظهور ما يعرف بمشروع فصل الدين عن الدولة، ولأن الإشراف الفرنسي سيباشر رسمياً على الشؤون الدينية مع إدارة الأوقاف الإسلامية. كما أن سياسة التمييز الاستعمارية بين الديانات الثلاث زاده قانون الفصل وضوحاً. إلا أن خطر الإعلان عن الإحصاء المتعلق بالتنجيد العسكري عام 1908، وقبله في سنة 1907 أحدث حركة هيجان حقيقية في الأوساط المسلمة خوفاً من تعبئة أبنائهم ضد إخوانهم في المغرب. ففي 19 ديسمبر 1908 احتشد حوالي 2000 متظاهر أمام مبني دائرة تلمسان، ولم يتفرقوا إلا بعد استقبال ممثليهم الثمانية⁽¹⁵⁾. وفي هذه الظروف الصعبة والمملوءة بالقلق تدفقت طلبات جوازات السفر في تلمسان- ومن مستغانم- بلغت 321 طلب، سبقها نزوح 140 مهاجر يصحبهم "مقدمان" من "الزاوية الدرقاوية"، كان من بينهم 75 مريداً و3 عائلات من أغنى السكان التلمسانيين .

مع نهاية 1910 ستسجل الإدارة الإستعمارية هجرة مفاجئة لأحد أعوان إدارتها المتمثل في "القايد لخضر" من دوار "أولاد شولي" ببلدية سيدو مرفوقا بـ27 فرداً من عائلته. وهذا الإداري الغني بأملكه وثوراته سوف يدفع ويشجع جزائريين كثيرين إلى الهجرة بعد أن تمكن من الوصول إلى سوريا مروراً بمدينة مليبية. وتطوان وطنجة المغربية؛ حيث بعث هذا الموظف بمراسلات عديدة ودائمة⁽¹⁶⁾ إلى أصدقائه وأهله منوهاً بمزايا وإجائيات الحكومة العثمانية⁽¹⁷⁾. فسكان مدينة تلمسان وضواحيها وكذا أصدقاء المهاجرين الجزائريين في المشرق وفي جهات أخرى، كانوا يقومون باتصالات منظمة مع جزائريين سبقوهم إلى سوريا ومدن الحجار (مكة) وتركيا التي كانت تستقبل المثقفين والعلماء الجزائريين بحفاوة. كما أن ثورة "الأتراك الأحرار" الغنية بوعودها في الأول قد أثار انتباه كل الجزائريين. وتطورت الوضعية أيضاً بقراءة المجلات والصحف التي كانت تصل إلى الجزائريين سرى؛ فالجرائد المتنوعة كانت تتوغل إلى مناطق الوطن داخل طرود مغلقة، وعن طريق العلب، وفي حقاب الحجاج، وداخل السلع.

بررت السلطات الإستعمارية في محاولات كثيرة بأن أسباب الهجرة التلمسانية، وهجرات الجزائريين إلى تونس والمشرق كان مرده إلى دعاية "الجامعة الإسلامية" من جهة، وإلى

شدة الارتباط بين المسلمين في الجزائر والعالم الإسلامي ماديا وروحيا من جهة أخرى. فسجلت مثلا زيارة بعض الشخصيات الإسلامية إلى تلمسان والتي كانت مؤثرة على السكان حتى يهاجروا، كان من بينها فريد باي (عام 1904) الذي قام بنشر مقالات ندد بها، ونقد سياسة فرنسا في الجزائر، وأحد "عبد القادر الجيلاني" (1903-1904) الذي قدم إلى تلمسان بجواز سفر منحه إياه قنصلية تركيا المتواجدة بباريس، فأقام بالزاوية القادرية بالمدينة قبل نفيه. كما انتقل "محمد بن سليمان القادري" إلى تلمسان، وهو شخصية بارزة من إتباع "القادري" ببغداد إذ زار هذه المدينة ومكث بها ثلاث مرات (1901، 1906، و1910)⁽¹⁸⁾.

في هذا الصدد نسجل أيضا زيارة الشيخ محمد عبده إلى الجزائر، وتأثيراتها الإيجابية في نفوس المثقفين وسط المجتمع الجزائري المسلم، ولاحقا سفر "السيد أحمد بن أحمد بن عبد القادر" مفتي المدينة المنورة، وزيارته في القطاع الوهراني لكل من أعيان مدينة تلمسان ومشربة وعين الصفراء⁽¹⁹⁾.

يبدو في الواقع أن للهجرة التي شهدتها تلمسان عام 1911 أسباب كانت نوعا ما مختلفة عما سبقها من هجرات. فهذه العاصمة القديمة للمغرب الأوسط استطاعت رغم الصدمة الاستعمارية التي تلقتها أن تحافظ على إطارها، وعلى نمط حياة المدينة المسلمة التقليدية.⁽²⁰⁾ ومع ذلك فإن هذه المدينة "النبيلة والقديمة" كانت في حالة انحطاط كامل بعدما شهدت تقلص مكانتها الاقتصادية، واستمر ذلك بانتقال تجارتها مع مشاريع ومخططات السياسية الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر، لحساب وهران التي استحوذت على تجارة الجنوب. كما أن عامل المزاحمة الأوروبية الاقتصادية أثر سلبيا على عالم الحرف الصغير في المدينة، إن على الحياكة أو على النساجين والاسكافين. فالتلمسانيون الفخوريين بشخصيتهم ووطنيتهم شاهدوا مدينتهم تغرق تدريجيا وتحمل بعناء وألم وقساوة أعباء النظام الفرنسي⁽²¹⁾.

كان المثقفون التلمسانيون والممثلون السياسيون- في كل مناسبة- يطالبون بإعادة القضاء الإسلامي، ومناصب القضاة الشرعيين، وبتخفيف الضرائب العربية، وبتفتح المدارس العربية والمكاتب الخيرية، وبإلغاء نظام الاندجينا (قانون الأهالي) التعسفي. ففي 15 جوان 1900 استمعت اللجنة البرلمانية الفرنسية لهذه المطالب كلها صحبة مطالب أخرى من طرف بعض المستشارين البلديين خصت المشاركة في عملية انتخاب شيخ البلدية، والحصول على

تمثيل برلماني للجزائريين. كما احتجوا على ضغوطات شيخ البلدية اتجاههم. وفي عام 1905 نجح هؤلاء في إجبار الصحافة على طرح مشاكلهم ومطالبهم، كالاحتجاج ضد نظام الغابات، والمطالبة بمنح رخص حمل السلاح للفلاحين، ووصل الحد إلى إرسال شكاوي من المواطنين إلى رئيس الجمهورية نفسه عام 1901 بسبب رفض طلباتهم قصد الهجرة إلى طرابلس الغربية.

عبر التجار التلمسانيون ضمن تقرير باربوديت (Rapport Barbedette) وتحقيق أوجين قروس (Eugène Gross) عن كل ما تعرضوا له من إدلال وإهانات، وذلك بسبب الضغينة والكراهية التي يمارسها المرؤوسون من الموظفين بحكم وحجة تطبيق "قانون الأهالي"، والمحاكم الاستثنائية والاعتقالات الإدارية، والسلوكات المتفسخة لبعض الرجال والموظفين، وتكليف الأميين والجهلة بتمثيل "الأهالي"، مع اضطراب التجار والحرفيين للجوء إلى المقرضين من المرابين، وذلك نتيجة رفض المؤسسات المالية تقديم قروض وإعانات لهم. في حين أشار بعض الأعيان إلى أراضي الجبوس التي تحولت إلى ملكيات منحت إلى الأوربيين، رفقة عمليات نزع ومصادرة ملكيات من جزائريين، وأخيرا هناك شكاوي لرفض التجنيد العسكري المفروض على الشبان المسلمين وهي القضية التي أفاضت الكأس زادت الوضع تأزما.

وكان وليام مارسي (Wiliam Marçais) المدمج في الحياة التلمسانية و"المنجذب عاطفيا" نحو سكانها المسلمين - قد أعد في تقريره⁽²²⁾ آلام التلمسانيين ومعاناتهم، أشار إلى "اذلال هؤلاء الحضرة الهادئين العفيفين والغيورين على مدينتهم" من طرف الموظفين والمتطفلين. كما ألحق من جهة ثانية بأن سكان تلمسان لم تكن لهم لا الرغبة ولا الوسائل والإمكانات لكي يقبلوا ويتبنوا شكل الحياة الاقتصادية والسياسية الجديدة، حيث "عانت مدينة تلمسان وسكانها طويلا وفي صمت متواصل"، أمام "عدم مبالاة السلطات الفرنسية وعدم ميلها ورغبتها وبجھلها (وهو شئ واحد)، فكانت أقل تبصر ووعي، وهذا ما جعلها تتفاجئ بذلك الانفجار النهائي لآلام عمرت طويلا... لأنها لم تحسب للمستقبل أي حساب، لأنها لم تحب". فالفرنسيون بنظرهم المألوفة لم يكونوا يتنبؤون لما كان يحدث، لأنهم كانوا منفصلين تماما عن المجتمع الجزائري وكما نعلم.

وحالة التدمير هذه عند الجزائريين عبرت عنها جريدة "الحق الوهراني" بقلم صالح

(عدد 22-29 جوان 1912) أمام وضعيتهم المدلولة:

"الذل": في جميع الشكايات التي بعثها الوطنيون... للوالي العام بالجزائر، وسائر أولى الحكم... فيها تكرار كلمة "الذل". وذلك أنبأني عن رأي جديد، "فهذه مدة خمسة عشر سنة كانت هذه اللفظة مجهولة منسية، لكن "تقدم الزمان وترقت الآراء والآن جميع المسلمين الوطنيين عاملون بحقيقة "عبوديتهم فتأملوا ولا يسوغ للدولة [الفرنسية] إنكار هذه الحقيقة إذ هي بينة "على أن ذلك من نتائج الحالة السيئة التي عمت الوطن... لنا حق مشروع من "ضوء الشمس".

وفي نفس الظروف وخلال انعقاد جلسات المفوضيات المالية (شهر جوان، جويلية 1912) أُنذرت نفس هذه الصحيفة :

"إننا نتحسس وقوع حوادث خطيرة، وأن تغيرات قد تحصل... فماذا حقق لصالح الأهالي هذه السنة ولا شيء، وما هو التحسن الذي أدخل بالنسبة لوضعهم السياسي والإقتصادي لا شيء" (23).

إن معاناة الجزائريين في القطاع الوهراني- وداخل مناطق الوطن كلها- ومقاومتهم للتسلط والاستبداد الاستعماري الذي عرفوه خلال القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين، والذي عبروا عنه أحيانا بهذا النوع من المقاومة المتمثل في الهجرة إلى بلاد المشرق العربي والإسلامي، لمس من طرف المهاجرين أنفسهم أثناء وجودهم بتلك الديار.

فالوثائق "الجديدة"- من ناحية اكتشافها فقط- والمتعلقة بتلك الهجرات، وضحت مسألة وضعيتهم الاجتماعية والقانونية بدخولهم وبهويتهم الجزائرية الإسلامية تحت حماية حكم السلطنة العثمانية والتركية، وبتفضيل إقامتهم واستقرارهم في بعض الأقاليم كالشام (سوريا) مثلا. والوثائق العثمانية الحالية- بعضها موجود في حوزتنا مصور- (24) كشفت عن بعض مضامين ذلك النزوح الجماعي من الغرب الجزائري بـ 203 عائلة مثلا، وعن بعض مظاهر تلك الهجرات وأسبابها:

"...إننا أهالي جزائر الغرب وحمية افتخارنا كوننا في القديم والحديث أبا "عن "جد من تبعة ورعايا الدولة العلية الأبدية... أجبأتنا الضرورة إلى "المهاجرة من "بلادنا، وصرنا مجبورين على [(...) كلمة تكاد تكون مسموحة ولا "تقرأ] على "ديار أخرى، وقد ارتحلنا بعيالنا وأولادنا وسائر تملكاتنا، وحضرنا "إلى "محروسة "الحضرة "الشاهانية... (25).

أما الوضع القانوني بالنسبة لهذه العائلات المهاجرة، والتي تطلب المشاركة والدخول في العائلة الإسلامية الواسعة، فيستشف من بعض الفقرات:

"حضرنا... نستظل ونحتمي تحت ظل ولي نعمتنا الدولة العلية ولا نحتمي" إلى سائر الدولة الأجنبية [أي الفرنسية بالخصوص]... وأن يكن بعيدا عن "الاحتمال وأدعي أحد منا في وقت من الأوقات بأن حماية إلى ساير الدول "الأجنبية أو حصل ادعاء من أحد مأمورين الدول الأجنبية [أي القنصل "أو المعتمدين] بالتصحب أو الحماية لأحدنا فلا يقبل ولا يستمع ولا "يعتبر" (26).

أو بتحديد أكثر بالنسبة لهذه الوضعية القانونية الجديدة لهم :

"وقد قدمنا معروضنا هذا⁽²⁷⁾ لكي يعلم بأنه نحن وأولادنا وذرياتنا "الدين" يتولون من الآن و صاعدا فهم من تبعة ورعية الدولة العلية الأبدية "الدوام" ولا نبرح من تحت ظلها وقد اتفقنا واتحدنا جميعا عن صميم القلب "على هذه "الكيفية المشروحة".
أو بكيفية أخرى:

"حتى إذا حصل إدعاء أحد منا أو من أحد مأمورين الدولة الأجنبية بشيء مما "ذكر بمشنة فلا اعتبار له قطعا وأصلا مطلقا، وبمقتضى ومبتغى حقوق الملل فالشخص "الذي يحصل عليه أو منه ادعا بالحماية لسائر الدول الأجنبية فلا يقبل منه قط بل "يبقى تحت متبوعية السلطنة "الدول الأجنبية فلا يقبل منه قط بل يبقى تحت "متبوعية السلطنة السنية... [في انتظار الحصول على] مظهرية السلطنة في الحقوق "المدنية" (28).

ويفهم من ذلك قبول المهاجرين ورغبتهم الدخول تحت حماية السلطان العثماني كرعايا ومواطنين جدد في ديار الإسلام؛ إذ يتم ذلك بالتماس منهم (طلب أو معروض) رسميا وموثق كما جاء في هذا الصدد. فالعرف الدولي والدبلوماسي كان يقتضي ذلك حينئذ.

مشت العادة أن الحكم العثماني كان يستقبل ويشجع هجرة الجزائريين على الدوام طلية القرن التاسع عشر؛ "فإذا صارت هذه الكيفية مقبولة"، وقبلت هذه المبايعه-غير المباشرة- نال المهاجرون مساعدات مادية (من أراضي للحرث والحيوانات) تكفل لهم الاستقرار وراحة العيش. فإذا صارت هذه الكيفية مقبولة كما ورد:

"لدى عنايتكم فيرجوا ويتضرعوا [أي المهاجرون] من مراحم وألطف "دولتكم [أن
[تترحموا بأحوالنا وتكرموا علينا بترتيب وإحالة بعض محلات لايقة "ومناسبة لإقامتنا في موالي
الشام لأجل مبادرة وتعاطي إدارة معاشنا بالفلاحة "والزراعة كما هو مألوفنا القديم" (29).

فالمهاجرون الجزائريون إذا آثروا في هذه المرحلة الصعبة من مراحل الإستعمار
والإستغلال الفرنسي في الجزائر، طلب الحماية "المرجوة" من السلطان العثماني من جهة،
والدخول في هوية مشرقية إسلامية، تتكامل مع هويتهم الأصلية الجزائرية .

الهوامش والحواشي :

*تنبيه لبعض المختصرات الواردة في النص :

- أ.أكس = أرشيف ما وراء البحر بمدينة آكس أون برفانس الفرنسية

- هـ (أو) هـ = سلسلة H (أو) H.H

- م.م.و.و = محفوظات مديرية ولاية وهران (المعروفة) بأرشيف ولاية وهران

- صدق وهران = جريدة Echo (L') d'Oran

- "يلزيد أوراقي" = هو أرشيف عثماني يتعلق بالهجرة الوهرانية إلى بلاد الشام.

هوامش النص:

(1) و(2) أ.أكس أون بروفانس، طالع التقارير العديدة طي عتي 11 هـ 22 و15 هـ أي (15 H1)
و(22 H 11).

(3) صحيفة "الشمس"، عدد 9 أكتوبر 1888. طالع أ. أكس علية 9 هـ 102، "الهجرة إلى المشرق، سوريا
وفلسطين... (1880-1889)".

(4) أ.أكس علية هـ هـ 49، تقرير 7 يناير 1898.

(5) صحيفة "الاتحاد الجمهوري"، عدد 7 جوان 1910، قارن مقالات "نشرة الدراسات الجزائرية"، أعداد شهر
جويلية 1910. طالع أ.أكس علية 9 هـ 103، "الهجرة إلى المشرق الأوسط (1900-1914)".

(6) أ.أكس، علية 9 هـ 104 (104 H 9).

(7) قارن مثلاً، أجرون.ش.ر، "الجزائريون المسلمون وفرنسا"، ج2، "موجة نزوح 1910 وهجرة تلمسان"،
صص 1083-1093؛ وأبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1990، صص 141-
152، وهلال عمار، "الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي"؛ وجريدة "الشعب" اليومية، الجزائر العاصمة، أعداد
شهر أوت 1984؛ ومينييه. ج، L'Algerie Révelée (MYGNIER.G)، صص 203-238؛

- وجوليان ش.أ، "أفريقيا الشمالية تسير"، صص 104-106؛ وديارمي (DESPARMET) "الجزائر"، ضمن نشرة "إفريقيا الفرنسية"، عدد جانفي 1912؛ ومارشاند (H) (MARCHAND)، "هجرة المسلمين"، ضمن "القضايا الدبلوماسية والكولونيلية" (Questions diplomatiques et coloniales)، ج 1912، صص 86-94.
- (8) أجرون.ش.ر، المرجع السابق، ص 1079.
- (9) أنظر ميشوبيلير (Michaux bellaire) "مسلمو الجزائر في المغرب"، ضمن "الأرشيف المغربي"، باريس عدد 11، 1907، صص 100-115. طالع أيضا أ.آكس غلبة 9هـ-101، فيما بين 1875 و1895.
- (10) رأي أجرون.ش.ز، نفس المرجع، ص 1092، قارن لوشاتوليه الفريد (Lechateier Alfred)، "المسلمون الجزائريون في المغرب وسوريا" مجلة العالم الاسلامي، العدد الثاني، 1907، صص 499-512.
- (11) ديمونتييس (DEMONTES)، "الجزائر"، ضمن إفريقيا الفرنسية، عدد يناير 1912، ص 38.
- (12) "صدى وهران"، عدد 14 أكتوبر 1911.
- (13) "هجرة تلمسان عام 1911"، تقرير الحكومة العامة، الجزائر 1914، ص 136.
- (14) "صدى وهران"، عدد 28 أكتوبر 1911.
- (15) أ.آكس، غلبة 8هـ-48. طالع يتوسع أ.آكس غلبة 3هـ-63، تجنيد الأهالي ورد فعل الرأي العام في تلمسان 1911-1922.
- (16) "هجرة تلمسان عام 1911"، صص 20-21. يتضمن تقرير باربوديت نماذج من هذه المراسلات.
- (17) المصدر أعلاه، قارن أ.آكس غلبة 9هـ-104، تقرير عامل عمالة وهران، مؤرخ في 10 جوان 1912.
- (18) نفس المصدر، ص 30.
- (19) م.م.و.و، غلبة 4471، نشرة الحكومة العامة، عدد جويلية 1912، (رقم 11620)
- (20) بال. ألفريد (Alfred Bell)، "السكان المسلمون في تلمسان"، مجلة الدراسات الاثنوغرافية والسوسولوجية، باريس 1908.
- (21) طالع تقرير وليام مارسي (MARCAIS.W) أستاذ اللغة العربية بالمدرسة الاسلامية التلمسانية) إلى وزير الداخلية؛ أ.آكس غلبة 8هـ-24. سيصبح وليام مارسي مختصا في الدراسات الإستشراقية فيما بعد.
- (22) نفس المصدر السابق.
- (23) "الحق الوهراني"، أعداد 29 جوان -6 جويلية 1912.
- (24) حصلنا على هذه الوثائق من طرف الدكتور عامر (جامعة دمشق)، أثناء إنعقاد الندوة الدولية حول الارشيف الخاص بتاريخ الجزائر والحفوظ بالخارج، الجزائر، 16-19 فبراير 1998، جناح القسم السوري، رقم ترتيب هذه الوثائق هو:

- 1°-يلزید أوراقي (157/1)، قسم 25، ظرف 157/ لف 3.
2°- أرشيف رئاسة الوزراء رقم "و" 207، لف 7 .
(25) و(26) يلزید أوراقي (157/1)، قسم 25، ظرف 157/لف3
(27) طلب رسمي موثق ومختوم بأزيد من 9 أختام، أمضاه حوالي 203 رب عائلة مهاجرة .
(28) و(29) المصدر أعلاه، يلزید أوراقي 157/1.

زيري بن عطية المغراوي ومشروع الدولة الزناتية
في المغربين الأوسط والأقصى (391/368هـ).

محمد بن معمر

لقد كان رحيل الفاطميين إلى مصر سنة 361 هـ، فاتحة عهد جديد في التاريخ السياسي لبلاد المغرب الإسلامي، إذ ظهر منذ ذلك التاريخ على مسرح أحداث هذه البلاد جيل جديد من بناء الدول المغاربة سواء أولئك الذين بقوا على ولائهم للفاطميين كبنو زيري الصنهاجيين، أو هؤلاء الزناتيين الذين عارضوهم ورفضوا وجودهم وفي مقدمتهم زيري بن عطية الذي عمل ما في وسعه لتأسيس دولة زناتية.

هو زيري بن عطية بن عبد الله بن تبادلت بن محمد بن خزر الزناتي المغراوي الخزري، وجده محمد بن خزر هو الذي حمل لواء المقاومة ضد الفاطميين مدة نصف قرن من الزمن. وقد ترأس زيري بن عطية سنة 368 هـ الجموع الزناتية التي كانت قد فرت إلى المغرب الأقصى خوفا من الانتقام الفاطمي، وقام بدعوة صاحب قرطبة هشام المؤيد وحاجبه المنصور ابن أبي عامر، وذلك بعد انقطاع أيام الأدارسة وبني أبي العافية المكناسيين، فغلب على جميع بوادي المغرب الأقصى وملك مدينة فاس سنة 377 هـ وصيرها دار ملكه.

ثم إن الانتصارات المتتالية التي حققها زيري بن عطية على خصومه وفي مقدمتهم غريمه يدو بن يعلى اليفرنى سنة 383 هـ، دفعته إلى بناء مدينة وجدة في رجب 384 هـ، ليتخذها عاصمة جديدة بدل فاس التي لم يعد يرغب في الاستقرار بها لكثرة ما سببت له من متاعب ومصاعب، وبعدها عن موطنه الأصلي. وفي ذلك يقول ابن أبي زرع: "وقوي أمر